

حماية المستهلك المتعاقد عن بعد (إلكترونيًا)

أظهر تقرير صادر عن شركة «بيفورت» حول «مؤشرات صناعة المدفوعات الإلكترونية في العالم العربي لعام 2014»، أن التجارة الإلكترونية ستكون المحرك الرئيسي لاقتصادات العالم العربي خلال الـ 10 أعوام المقبلة، وسيقود هذا الأمر إلى تطوير وسائل الدفع الإلكتروني لكي تلبي متطلبات المستهلكين في المنطقة بما في ذلك الخدمات الحكومية الإلكترونية.

كما توقعت في تقريرها أن يرتفع حجم المبيعات في صناعة التجارة الإلكترونية في العالم العربي من 9 مليارات دولار في عام 2012 إلى 15 ملياراً في عام 2015. أما بالنسبة إلى التجارة عبر الهواتف المحمولة فمن المتوقع أن ترتفع المبيعات التي تتم عبرها من 900 مليون دولار في عام 2012 إلى 3 مليارات دولار في عام 2015. الأمر الذي يعكس إمكانات الضخمة التي تمتاز بها هذه القناة التجارية في المنطقة.

أمام هذا الواقع الجديد والأرقام التي تعكس تغيرات وتطورات اقتصادية واجتماعية، ما الذي يحمي حقوق المستهلك عند استخدامه الوسائل الإلكترونية لشراء حاجاته؟ هل يعرف القانون اللبناني في شكل واضح بالمستهلك؟ وماذا عن حقوق المستهلك المتعاقد عن بعد «إلكترونيًا»؟

في هذا السياق، أعد الطالب فداء منتي في كلية إدارة الأعمال في جامعة القديس يوسف – بيروت، دراسة كاملة عن حماية المستهلك اللبناني ونالت الدراسة علامة 20/19 (Majeur)، وتنشر «الباء» جزءاً من هذه الدراسة، والمتعلق بحماية المستهلك المتعاقد عن بعد إلكتروني، للإضاءة أكثر على هذا الموضوع.

نظرة عامة شاملة

إن التجارة الإلكترونية هي ثورة الإنجازات العلمية في القرن الحادي والعشرين. إن التعاملات في إطار التجارة الإلكترونية تختلف في كثير من الجوانب عن التجارة التقليدية بدءاً من عملية الاتصال عبر الوسائل الإلكترونية وانتهاء بعملية التسليم لبعض السلع والخدمات وما يصاحبها من تسوية المدفوعات الإلكترونية. لذلك، فإن نمو هذه التجارة يفتني على الثقة المتبادلة بين الأطراف الداخلة فيها، وبخاصة في ظل غياب التشريعات الوطنية.

ولعل من المقومات الأساسية لزرع الثقة والأمان لدى المتعاملين في التجارة الإلكترونية هو وجود تنظيم قانوني ملائم ومناسب يضع القواعد المنظمة بمختلف جوانبها في المراحل كافة على المستويين الوطني والدولي مما يتطلب إجراء تعديلات على التشريعات المدنية والتجارية والجنائية والاقتصادية القائمة واستحداث العديد من الأحكام في المجالات كافة.

إن هذه التجارة تلعب دوراً متزايداً في التجارة العالمية، فهي التجسيد الحي للعولمة الاقتصادية والقانونية والعلمية. فهذه التجارة التي بدأت بالسلع البسيطة (الكتب، برامج الكمبيوتر، الطلع الموسيقية...)، نجدها تمتد اليوم إلى أشكال السلع والخدمات كافة.

إن الزيادة في التجارة الإلكترونية عادة ما تكون مصحوبة بزيادة في استخدام المدفوعات الإلكترونية.

ضرورات حماية المستهلك

المتعاقد عن بعد

قد أدى استخدام شبكة الإنترنت في التعامل إلى بروز نوعين من التعاملات، منها ما يعد مشروعاً ومنها ما يعتبر نوعاً غير مشروع يتمثل في ارتكاب الجرائم من بعد والتي قد يكون أحد ضحاياها مستهلك يتعاقد عن بعد.

إن المستهلك المتعاقد عن بعد هو المستهلك الذي يبرم عقداً مع مورد بشأن سلع وخدمات في إطار نظام بيع أو تقديم خدمات عن بعد من قبل المورد الذي يستعمل تقنية الاتصال عن بعد لغاية إبرام العقد بما في ذلك إنشاء العقد ذاته. والمستهلك في هذا الإطار أي في نطاق التعامل عن هو ذاته المستهلك في عملية التعاقد التقليدية لكنه فقط يتعامل عبر وسائل إلكترونية، ويستفيد من الخدمات الإلكترونية. ولم يعرف القانون اللبناني في شكل واضح بالمستهلك

أطلق مشروع «نستثمر لنبقى» في لوس أنجليس

باسيل: الاستثمار في لبنان لدعم إرادة البقاء

أعلن وزير الخارجية والفرنسي جبران باسيل «أن مرسوماً سيصدر عن وزارة الخارجية خلال أيام لتصبح الوزارات جميعها مبنية بالاستثمار الاقتصادي»، متمنياً «لو أن الجالية اللبنانية في كل أماكن وجودها تبداً بهذا المشروع للاستثمار وإعادة الاستثمار في لبنان لتقديم صورة جديدة عن الإغتراب اللبناني، وماذا يمكن أن يقدم هذا الإغتراب عبر هذا المشروع من دعم لإرادة البقاء في لبنان».

كلام باسيل جاء خلال رعايته في لوس أنجليس في الولايات المتحدة الأميركية، حفل إطلاق مشروع «نستثمر لنبقى»، استكمالاً لأعمال مؤتمر الطاقة الإغترابية الذي أطلقه للإفادة من الطاقات الإغترابية اللبنانية.

ويخوم المشروع على دعم الاستثمار والتطوير من قبل المغتربين اللبنانيين في مشاريع سياحية أو اقتصادية أو اجتماعية

شركة تي في آد ش.م.ل.	الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١	الموجودات	الموجودات الثابتة (بعد الاستهلاك)	الموجودات المتداولة	النقد في الصندوق ولدى البنوك	مجموع الموجودات	المطلوبات	رأس المال	الناتج المبرورة	حسابات السامعين الدائنة	المطلوبات المتداولة	مجموع المطلوبات	مجلس الإدارة	الرئيس	الأعضاء	مفوض المراقبة الأساسي	مفوض المراقبة الإضافي	
		سنة ٢٠١٣ / ل.ل.	١٢٩.١١٣	٢٢١.٢٩٥.٥٥٤	٦.٧٢٤.٠٠٢	٢٢٨.٢٣٨.٦٦٩	سنة ٢٠١٣ / ل.ل.	٣٠.٠٠٠.٠٠٠	(١.٢.٩١.٦٣.٦٠)	١.٣٨٨.٨١٦.٤٧٩	١.٠٥٥.٢٥٠	٢٢٨.٢٣٨.٦٦٩		السيد بيار أنطوان الشويري	السيد أنطوان حداد	السيدة منسي غلمية	ضاهر وشركاه للتدقيق / JPA	الاستاذ طوني هبسر

البناء

تقرير «الاعتماد اللبناني»: ارتفاع احتياطي العملات وتراجع احتياطي الذهب في «المركزي» منتصف أيلول

ذكر التقرير الاقتصادي الصادر عن دائرة الأبحاث الاقتصادية في بنك الاعتماد اللبناني، أن دين لبنان الخارجي حقق عائدات بلغ 6.89 في المئة مع نهاية الأشهر الثمانية الأولى من عام 2014، مقارنة بعائدات وصل إلى 6.64 في المئة خلال الأشهر السبعة الأولى من العام، وذلك وفق تقرير المردود العالي في الأسواق الناشئة الصادر عن شركة «ميريل لينش». وسجل لبنان عائداً أدنى من منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، والبالغ 8.40 في المئة لغاية آب 2014. والعائد الذي حققته بلدان الأسواق الناشئة 10.26 في المئة. في هذا الإطار، احتل لبنان المركز 54 بين 67 دولة من ضمن الأسواق الناشئة (مقارنة بالمركز 25 كما بالمرتبة 13).

كما أظهر تقرير «الاعتماد اللبناني» ارتفاع موازنة مصرف لبنان 288.6 مليون دولار أمريكي في الموجدات بالعملية الأجنبيّة خلال النصف الأول من أيلول 2014، إلى 38.34 مليار دولار أمريكي في مقابل 38.05 مليار دولار أمريكي كما في نهاية 2013. واحتل لبنان المركز 19 بين اقتصادات الأسواق الناشئة (مقارنة بالمرتبة 8 في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا (مقارنة بالمرتبة 12). كما كشف أن «نسبة تغطيل ديون لبنان السيادية في مؤشر الأسواق الناشئة لسندات «ديوروبوند»

الصادر عن شركة «ميريل لينش» انخفضت إلى 3.79 في المئة نهاية آب من الحالي من 3.86 في المئة في نهاية تموز 2014. كما أظهر تقرير «الاعتماد اللبناني» ارتفاع موازنة مصرف لبنان 288.6 مليون دولار أمريكي في الموجدات بالعملية الأجنبيّة خلال النصف الأول من أيلول 2014، إلى 38.34 مليار دولار أمريكي في مقابل 38.05 مليار دولار أمريكي كما في نهاية 2013. واحتل لبنان المركز 19 بين اقتصادات الأسواق الناشئة (مقارنة بالمرتبة 8 في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا (مقارنة بالمرتبة 12). كما كشف أن «نسبة تغطيل ديون لبنان السيادية في مؤشر الأسواق الناشئة لسندات «ديوروبوند»

توصيات مؤتمر النبيذ في زحلة لتعزيز البحث العلمي وضمان الجودة والترويج

اختتم «مؤتمر النبيذ اللبناني الثاني» الذي نظّمته وزارة الزراعة بالتعاون مع جامعة الروح القدس – الكسليك، وبرعاية المدير العام للمنظمة العالمية للكرمة والنبيذ جان ماري أوران، خلال احتفال في باحة الجامعة فرع زحلة، وأديعت توصيات المؤتمر الذي استمر من 16 إلى 19 أيلول الجاري.

وتلت رئيسة المصلحة للأبحاث في وزارة الزراعة مريم عبد توصيات صادرة عن ختام «مؤتمر النبيذ اللبناني الثاني» وجاء فيها:

تنمية القطاع: تنظيم قائمة خبراء النبيذ في لبنان، إنجاز آلية تهدف لتنظيم تسميات المشأ والعلامات الجغرافية، تشجيع منتج النبيذ للأندماج في أنظمة إدارة وتحسين مثل برامج الاستدامة في قطاع النبيذ أو الأيرو، دعم المعهد الوطني للكرمة والنبيذ، تأمين قاعدة معلومات إحصائية حول النبيذ اللبناني وتحديثها دورياً، الاستفادة من خبرات الدول الأخرى والمنظمات ذات الصلة بالنبيذ، تحديد لأحة أصناف عن النبيذ اللبناني لإدراجها ضمن الأوصاف المعترف بها لدى المنظمة الدولية للكرمة والنبيذ.

البيئة والجودة: أولاً تعزيز البحث العلمي الخاص بالنبيذ، واستخدام التقنيات الحديثة في الترويج للنبيذ اللبناني: وسائل التواصل الاجتماعي، أندية النبيذ والتجارة الإلكترونية، الاستفادة من الفوائد الصحية للنبيذ، تشجيع وتنظيم سياحة النبيذ. اعتماد مبدأ إعطاء قيمة مضافة في تسويق النبيذ اللبناني: تاريخ النبيذ، القيم الإنسانية للنبيذ اللبناني. المواصفات والتجارة: جمع التشريعات التي تنعكس في شكل مباشر أو غير مباشر على قطاع النبيذ للاطلاع عليها وشربها وتحديث اللازم منها، تحديث المعايير وإصدار القواعد الفنية اللازمة، توفيرولوجي المعلومات حول الأسواق العالمية».

تتمتع القطر: تنظيم قائمة خبراء النبيذ في لبنان، إنجاز آلية تهدف لتنظيم تسميات المشأ والعلامات الجغرافية، تشجيع منتج النبيذ للأندماج في أنظمة إدارة وتحسين مثل برامج الاستدامة في قطاع النبيذ أو الأيرو، دعم المعهد الوطني للكرمة والنبيذ، تأمين قاعدة معلومات إحصائية حول النبيذ اللبناني وتحديثها دورياً، الاستفادة من خبرات الدول الأخرى والمنظمات ذات الصلة بالنبيذ، تحديد لأحة أصناف عن النبيذ اللبناني لإدراجها ضمن الأوصاف المعترف بها لدى المنظمة الدولية للكرمة والنبيذ.

شكرات



مرعب خلال المؤتمر في العاقورة

● نظم المركز الزراعي في الكورة التابع لوزارة الزراعة ومشروع التنمية الزراعية الريفية ARDP بالتعاون مع بلدية بتعبورة، ندوة عن القروض الزراعية «كفالات» في قاعة البلدية، في حضور رئيس المجلس البلدي بسام بربر والأعضاء، رئيسة المركز الزراعي مروى حمود، هانيا الشهاب من قبل مشروع التنمية الزراعية الريفية وحشد من المزارعين.

استهلّت الندوة بكلمة ترحيب وتعريف من حمود، ثم استعرضت الشهاب مشروع «كفالات»، وكيفية تحضير دراسة لمشروع زراعي.

● ناشد رئيس المجلس البلدي للعاقورة سيمون مرعب خلال مؤتمر صحفي عقد أمس، في مقر البلدية، رئيس الحكومة والوزراء المعنيين «حماية موسم التفاح من الكساد والاحتكار وإيجاد حل لتصرفه وقطع الطريق على الاتفاقيات والاحتكار من قبل التجار الذين يقومون بشراء الفاكهة بأسعار بخسة لا تغطي نفقات المصارييف المحافظة التي يتحملها المزارع».



انخفضت قيمة احتياطات لبنان إلى 11.40 مليار دولار أمريكي

لذلك، ارتفع إجمالي الاحتياطات لدى مصرف لبنان (ذهب وعملة اجنبية) بـ 1.61 مليار دولار أمريكي على صعيد سنوي إلى 49.75 مليار دولار أمريكي كما في منتصف أيلول 2014، في مقابل 48.13 مليار دولار أمريكي في منتصف الشهر السابق من العام المنصرم.

في هذا الإطار، سجلت موازنة مصرف لبنان ارتفاعاً بنسبة 0.27 في المئة خلال النصف الأول من أيلول 2014 إلى 85.26 مليار دولار أمريكي. وذلك إثر التحسن بنسبة 1.15 في المئة في محفظة الأوراق المالية إلى 13.17 مليار دولار أمريكي. وارتفاع بنسبة 1.92 في المئة في محفظة التسليفات للقطاع المالي اللبناني إلى 3.86 مليار

واشنطن تدعو أوروبا لعمل المزيد لزيادة النمو

دعا وزير الخزانة الأميركي جاك لو أمس، دول منطقة اليورو إلى عمل المزيد لزيادة النمو الاقتصادي المتدهور في اختتام اجتماع استمر يومين لوزراء المالية وحكام المصارف المركزية في مجموعة العشرين في استراليا. وفي اختتام اجتماع مجموعة العشرين في مدينة كيرنز الاسترالية قال الوزير الأميركي «يرز بشكل كبير في المحادثات أن على أوروبا أن تفعل المزيد لحمل اقتصادها حيث يجب أن يكون» في إشارة إلى نمو دول منطقة اليورو. وأضاف: «ما هو واضح نظراً إلى تجربة الولايات المتحدة، أن المبادرات لزيادة الطلب على المدى القصير والإصلاحات الهيكلية على المدى الطويل هما تدبير مهم يجب أن لا يكون موضع خيار بين الإثنين»، مشدداً على القول «يجب فعلا القيام بالأمريين في وقت واحد». وتابع «إن التحدي في أوروبا يكمن في الاتفاق على طريقة تحقيق هذين الجانبين معاً. وإثني قلق من احتمال أن تكون الرياح المعاكسة أقوى في حال تم تأجيل الجهود لزيادة الطلب لفترة طويلة جداً».

وسجلت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الإثنيتين تباطؤاً للاقتصادات العالمية خاصة في منطقة اليوروا التي تعاني من نمو ضعيف.

مجموعة العشرين تقر

تعزيز الاستثمار في البنى التحتية

وأعلن وزراء مالية دول مجموعة العشرين في اختتام اجتماع في استراليا الأحد أنهم قرروا اتخاذ إجراءات جديدة لزيادة إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1.8 في المئة إضافية بحلول عام 2018 وذلك عبر مضاعفة الاستثمارات في البنى التحتية.

وجاء في البيان الختامي للاجتماع الذي عقد على مدى يومين في كيرنز بولاية كوينزلاند أن «تحليلات أولية لصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أظهرت أن هذه الإجراءات ستزيد إجمالي ناتجنا المحلي 1.8 نقطة مئوية إضافية».

وأضاف البيان أنه في ظل بطء النمو العالمي لا بد من مبادرات إضافية لبلوغ الهدف الذي حدده في شباط وزراء مالية المجموعة خلال اجتماع في سيدني والمتمثل بزيادة إجمالي الناتج المحلي تقطعتين مئويتين إضافيتين بحلول عام 2019.

روسيا تدرس إمكانية الاستثمار في سندات دول البريكس



دول البريكس... هل تشهد مفاعيل القمة الأخيرة قريباً؟

أشار وزير المالية الروسي أنطون سيلوانوف إلى أنه من الضروري جداً «وجود سندات بالعملية الأجنبية، حتى تتمكن من بيعها بسرعة من دون أن تخسر في سعرها، حتى في أوقات الأزمات وأن يكون لها دخل إضافي».

ولفت سيلوانوف إلى أن وزارة المالية الروسية «تدرس إمكانية توسيع عوائد استثمار سندات الاحتياطي وصندوق الضمان الاجتماعي الوطني للسندات من دول البريكس (البرازيل والهند والصين وجنوب أفريقيا)»، فيما أشار على هامش المنتدى الاقتصادي في سوتشي أول أمس، إلى «درس إمكانية الاستثمار في السندات لبلدان بريكس في المقام الأول فهي لديها فرص أفضل، ولكن مع ذلك، هذه السندات تعتبر أداة موقوفة بموجب القانون الإنكليزي ومقومة بالعملية الأجنبية». وأضاف: «من الضروري وجود سندات بالعملية الأجنبية، حتى تتمكن من بيعها بسرعة من دون أن تخسر في سعرها، حتى في أوقات الأزمات وأن يكون لها دخل إضافي»، لافتاً إلى أن «سندات اليورو الأخرى الصادرة بموجب القانون الإنكليزي لها نفس وضعية السندات للدول التي تستثمر فيها حيث يمكن النظر إليها على أنها أصول لاستثمارات صناديق الثروة السيادية في روسيا الاتحادية». وتابع: «الآن تستثمر أموال الصناديق في شكل أساسي في الأوراق المالية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذلك كندا واليابان والملكة المتحدة. نحن في حاجة إلى الإبتعاد عن الاستثمارات في الأوراق المالية من البلدان التي تفرض عقوبات ضد روسيا»، مشيراً إلى أن «هذا الإجراء لا يهدف إلى «معاينة» البلدان المذكورة».